رئيس مجلس الوزراء ووزيرا التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعليم العالي والبحث العلمي يشهدوا توقيع اتفاقية مساهمين بين الصندوق السيادي وشركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية لتأسيس 4 نماذج لجامعات دولية جديدة في مصر

القاهرة في 2 يوليو 2024

شهد اليوم الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء والدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، توقيع اتفاقية مساهمين بين صندوق مصر السيادي ممثلًا في شركة صندوق مصر لدعم وتطوير التعليم، وشركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية –الشراكة بين شركة سيرا للتعليم، أكبر مستثمر بقطاع التعليم الخاص في مصر، والأهلي كابيتال القابضة، ذراع الاستثمار المباشر التابعة للبنك الأهلي المصري، وهيئة دعم وتطوير التعليم، بهدف تأسيس شركة جديدة لتطوير 4 نماذج لجامعات دولية جديدة في مصر، والتي تجمع بين مزيج فريد من فروع الجامعات الدولية والجامعات التكنولوجية.

ووقع الاتفاقية كل من الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، رئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، والدكتور أيمن عاشور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عن شركة صندوق مصر لدعم وتطوير التعليم "ش.م.م"، وعن شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية "ش.م.م" السيد/ هشام عكاشة، رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري، والدكتور/ حسن القلا، رئيس مجلس إدارة شركة سيرا للتعليم.

وحضر مراسم التوقيع السيد/ أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي، والدكتور محمد الشرقاوي، مساعد وزير التعليم العالي للسياسات والشئون الاقتصادية القائم بأعمال المدير التنفيذي لهيئة دعم وتطوير التعليم، والسيد/ إيهاب رزق، المدير التنفيذي لقطاعات التعليم والغذاء والزراعة بصندوق مصر السيادي، والسيد/ محمد القلا، الرئيس التنفيذي لشركة سيرا للتعليم، والسيد/ كريم سعادة، الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال ورئيس مجلس إدارة شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية.

وسيتم تأسيس الجامعات الجديدة بالتعاون مع عدد من المؤسسات التعليمية العالمية المرموقة في كل من كندا وسويسرا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاء سيتم الإعلان عنهم فور الانتهاء من توقيع بنود اتفاقيات التعاون ذات الصلة. وتؤكد هذه الشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص على الالتزام المشترك من جانب مختلف الأطراف على تحقيق التميز وتعزيز الابتكار في مجال الخدمات التعليمية، وذلك عبر ضمان استفادة الطلاب في مصر من أفضل المناهج التعليمية التي تضاهي المعايير العالمية وهو ما سينعكس مردوده الإيجابي في تعزيز جودة المنظومة التعليمية في مصر.

وتعليقًا على هذه الشراكة، أكدت **معالي الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ورئيس مجلس إدارة صندوق مصر السيادي،** على اهتمام الدولة بملف التعليم، والجهود المستمرة للنهوض بقطاع التعليم، مشيرة إلى أن محددات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2024-2025 تتضمن زيادة تنافسية التعليم العالي، من خلال وضع حزمة من حوافز الاستثمار المشجعة للقطاع الخاص، وزيادة الاهتمام بمشروعات تأهيل الجامعات الحكومية المصرية للحصول على الجودة وزيادة التنافسية الدولية، واستكمال التوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية لتغطية عدد أكبر من المحافظات بالشراكة مع القطاع الخاص، واستهداف زيادة عدد الطلاب الوافدين، لزيادة صادرات خدمات التعليم، مؤكدة أن الخطة تستهدف أيضًا ربط مخرجات التعليم العالي بسوق العمل، من خلال التوسع في انشاء الجامعات التكنولوجية.

كما أوضحت السعيد أن البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية هو برنامج وطني تم وضعه بشكل تشاركي بين كافة الفئات، مشيرة إلى أن البرنامج يركز على مجموعة من المحاور ومنها محور كفاءة ومرونة سوق العمل إذ أصبح سوق العمل ديناميكي متطور يعتمد على التكنولوجيا، وكان لابد من أن تكون مخرجات العملية التعليمية تتلاءم مع سوق العمل المتطور، لتحقيق التوافق بين جانبي العرض والطلب، لذا جرى الاهتمام بالتعليم الفني والتكنولوجي.

وأكدت السعيد أن الصندوق السيادي يعمل بكامل قوته مع شركائه من القطاع الخاص المصري والأجنبي وصناديق الاستثمار لتحقيق أعلى العوائد من الأصول المنقولة إليه، فهو يهدف في الأساس إلى خلق فرص من الأصول المنقولة له وبناء شراكات مع المستثمرين الوطنيين والأجانب والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، حيث يعد الصندوق الذراع الاستثمارية للدولة وتتماشى خطته مع رؤية مصر 2030، ما يحقق التنمية والعدالة المكانية بالاستثمار في المحافظات المختلفة.

من جانبه أكد د. أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن توقيع الاتفاقية يتماشى مع تحقيق مبدأ المرجعية الدولية والذي يُعد أحد مبادئ الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، مشيرًا إلى أن الوزارة تدعم عقد الشراكات الإقليمية والدولية مع كُبرى المؤسسات والجامعات الأجنبية المرموقة.

وأضاف وزير التعليم العالي أن الوزارة تعمل على تشجيع الاستثمار في التعليم العالي وتهيئة بيئة مُناسبة للاستثمار، وتوفير البنية التحتية اللازمة، ووضع السياسات والإجراءات التي تدعم الاستثمار، وتوفير الحوافز المُناسبة للمُستثمرين، ودعم جهود تنوع مؤسسات التعليم الجامعي

وأشار الوزير إلى أنه تم إنشاء هيئة دعم وتطوير الجامعات، لتكون الذراع الاقتصادي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتكون الجهة المسئولة عن جذب استثمارات بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛ لإنشاء وتطوير الجامعات الأهلية والتكنولوجية واستضافة أفرع جامعات أجنبية، لافتًا إلى قرار رئيس مجلس الوزراء بالموافقة على تأسيس شركة مساهمة مصرية بين صندوق مصر السيادي وهيئة دعم وتطوير الجامعات؛ لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في تأسيس مؤسسات جامعية لاستضافة أفرع جامعات أجنبية، عن طريق مُشاركة الصندوق والهيئة والتي تهدف إلى الاستثمار والمُشاركة مع القطاع الخاص على المستوى المحلي و الدولي؛ بهدف دعم توفير فرص للتعليم العالي والارتقاء به.

وأضـــاف د. أيمن عاشـــور أن وزارة التعليم العالي والبحث العالي مُنفتحة على التعاون مع مختلف المؤســـســـات الدولية المرموقة، مشـــيرًا إلى تزايد الاهتمام بالتعليم العابر للحدود؛ لتقديم تجربة تعليمية مُتميزة مُشـــابهة للتجربة التعليمية بالجامعات الأم، لدعم جهود مصر في أن تظل مركزًا إقليميًا للتعليم العابر للحدود في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

وفي هذا السياق أكد الدكتور حسن القلا رئيس مجلس الإدارة بشركة سيرا للتعليم، على أن هذه الشراكة مع صندوق مصر السيادي تعد أحد الإنجازات الهامة في مسيرة الشركة الرامية إلى تسهيل حصول الطلاب على أفضل الخدمات التعليمية في مصر. وأشار القلا إلى أن التعاون مع كبرى الجامعات الدولية المرموقة عبر تضافر الجهود والموارد والخبرات سوف يثمر عن إنشاء مؤسسات تعليمية تضاهي أفضل المعايير العالمية فضـــلًا عن تلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب والمجتمعات التي نعمل بها. وأضـــاف القلا أن هذه الاتفاقية تؤكد على القدرات الهائلة التي تنفرد بها اتفاقيات الشراكة بين مؤسسات القطاعين العام والخاص في مصر ودورها المحوري في تحقيق التنمية المستدامة وتطور المجتمع.

من جانبه، قال **الأستاذ أيمن سليمان الرئيس التنفيذي لصندوق مصر السيادي** أن هذه الشراكة تجسد التزامنا في خلق تعاون فعال بين القطاعين العام والخاص مما يضمن مبدأي الاتاحة والتنافسية. ومن خلال الشراكة مع شركة الأهلي سيرا لإنشاء جامعات تكنولوجية وأفرع لجامعات دولية، فإننا نستقطب معايير التعليم الدولي إلى جامعاتنا الأهلية لإثراء الرحلة التعليمية للطالب المصري.

ومن ناحيته، **أعرب الأستاذ هشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري وشركة الأهلي كابيتال القابضة** عن اعتزازه بهذه الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص مع صندوق مصر السيادي باعتبارها علامة فارقة في تحقيق الرسالة السامية التي يتبناها البنك الهادفة إلى تسهيل الوصول إلى البرامج التعليمية التي تضاهي أرقى المستويات العالمية. وأضاف أن إنشاء نماذج للجامعات الدولية في مصر سيكون بمثابة بنية أساسية لتطوير كوادر مؤهلة لسوق العمل تضاهي أفضل المعايير العالمية، فضلاً عن تعزيز قيم الابتكار والتميز الأكاديمي مع خلق فرص جديدة لأجيالنا القادمة.

وقال **الأستاذ إيهاب رزق المدير التنفيذي لقطاعات التعليم والغذاء والزراعة بصندوق مصر السيادي** إن هذه الشراكة تُبشر ببداية العديد من أوجه التعاون المستقبلي مع شركاء آخرين، مما يُؤكد بقوة التزامنا بتوسيع عروضنا التعليمية المتنوعة لمستقبل أكثر إشراقاً وشمولاً للطلبة. وأضاف أن هذه الخطوة لا تدل فقط على الوفاء بوعودنا باستغلال الأصول غير المستغلة، بل أيضًا تؤكد التزامنا بتحقيق عوائد استثمارية مجدية. ويظل هدفنا تعزيز الجودة والتنافسية في القطاع من خلال زيادة المنافسة، وأيضًا إعادة مصر إلى مكانتها التاريخية كوجهة إقليمية رائدة للتعليم.

وأشار **د. محمد الشرقاوي، مساعد وزير التعليم العالي للسياسات والشئون الاقتصادية القائم بأعمال المدير التنفيذي لهيئة دعم وتطوير التعليم،** إلى أن الهيئة تدعم عقد الشراكات مع القطاع الخاص، تنفيذًا لأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي، لافتًا إلى أهمية استغلال أصول الدولة وتحقيق العائد الأكاديمي والبحثي المنشود من خلال التعاون مع جامعات دولية مرموقة، بما يدعم جهود تطوير التعليم الجامعي وإتاحة فرص تعليمية متنوعة للطلاب للحصول على شهادات أكاديمية مزدوجة الشهادة، وتقديم برامج دراسية حديثة والاهتمام بالتدريبات العملية لتأهيل الطلاب ليكونوا قادرين على تلبية مُتطلبات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

وأكد **الأستاذ محمد القلا الرئيس التنفيذي لشركة سيرا للتعليم** على مساعي الشركة المتواصلة لتقديم أفضل الخدمات التعليمية عالية الجودة انطلاقًا من أهدافها للنهوض بمنظومة ومعايير التعليم في مصر لترقى إلى أفضل المستويات العالمية. وأعرب القلا عن اعتزازه بهذه الشراكة الاستراتيجية باعتبارها خطوة هامة نحو تحقيق أهداف الشركة وتعزيز رسالتها الرامية إلى دعم أبنائنا الطلاب بأفضل الخدمات التعليمية في مصر.

وفي نفس السياق، **أشاد الأستاذ كريم سعادة الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال ورئيس مجلس إدارة شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية** بالشراكة الاستراتيجية مع صندوق مصر السيادي، مؤكدًا أنها تعكس رؤية الأهلي سيرا الهادفة إلى تعزيز الفرص التعليمية والنهوض بالمنظومة التعليمية. وأضاف أن إنشاء نماذج الجامعات الدولية في مصر سيمهد الطريق أمام مستقبل تعليمي مشرق يتسم بمواكبة الطلاب لتطورات سوق العمل من خلال تزويدهم بالمعرفة والمهارات الحديثة. وأكد أن هذا التعاون يؤكد التزام الأهلي ســـيرا بتســـهيل الوصـــول للخدمات التعليمية عالية الجودة.

- نهاية البيان -

للاستعلام والتواصل:

البريد الإلكتروني: IR@cairoinvest.com.eg
التليفون: 1667-2274 (202)+

عن شركة سيرا للتعليم

تأسست شركة سيرا للتعليم خلال عام 1992، وهي أكبر مزود للخدمات التعليمية المتكاملة في مصر. تتبنى الشركة رؤية تقوم على إيمانها بتحسين الأنظمة والخدمات التعليمية في مصر. وتتميز الشركة بتقديم باقة من الخدمات التعليمية عالية الشركة من خلال إدارة وتشغيل 30 مدرسة وجامعتين و9 مراكز رياض أطفال ومراكز تنمية في 12 محافظة مختلفة. وتوفر شركة سيرا للتعليم مجموعة متنوعة من المناهج الدراسية عبر مراحل رياض الأطفال والتعليم الأساسي مثل المناهج البريطانية، الأمريكية، الكندية، الفرنسية، الألمانية بالإضافة إلى المنهج المحلي لمصر. ويبلغ عدد طلاب مرحلة رياض الأطفال 453 طالبا، بينما يضم قطاع التعليم الأساسي أكثر من 34,000 طالب، فيما يبلغ عدد الطلاب بمرحلة التعليم الجامعي أكثر من 19,000 طالب في 23 كلية مختلفة، وذلك وفقًا لبيانات العام الدراسي 2023 / 2024.

عن شركة الأهلي كابيتال القابضة

تأسست الأهلي كابيتال القابضة عام 2008 وهي ذراع الاستثمار المباشر للبنك الأهلي المصري. وتركز الشركة على الاستثمار في القطاعات الحيوية التي تساهم في دفع عجلة التنمية في مصر برأسمال مصرح به يبلغ 40.0 مليار جنيه. وتقدم الأهلي كابيتال القابضة باقة متكاملة من الخدمات من خلال ثلاث قطاعات رئيسية هي: الاستثمار المباشر، وأسواق رأس المال، والخدمات المالية غير المصرفية.

عن شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية

تأسست شركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية عام 2021، وهي شراكة بين كل من سيرا للتعليم وذراع الاستثمار المباشر بالبنك الأهلي المصري، شركة الأهلي كابيتال القابضة. وتستهدف الشركة تقديم باقة شاملة من الخدمات التعليمية في مصر، تركيزًا على خدمة أبناء الطبقة المتوسطه، حيث تسعى إلى تقديم خدمات تعليمية عالية الجودة بأسعار مناسبة.

عن صندوق مصر السيادي

تأسس صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية عام 2018 لجذب الاستثمارات الخاصة لمصر وتشجيع الاستثمار المشترك في الأصول المملوكة للدولة من أجل زيادة قيمتها وفعاليتها للاقتصاد المصري. ويسعى الصندوق إلى تعظيم القيمة من محفظة الأصول المملوكة للدولة وإدارتها بالشراكة مع مستثمرين محليين ودوليين، سعيًا إلى زيادة العائد الاستثماري للدولة وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري. ويعمل الصندوق من خلال تشريعات قانونية فريدة ومرنة، تتيح له الفرصة لإقامة شراكات استراتيجية وخلق فرص استثمارية في مجموعة أصول فريدة للمستثمرين ودعم دور الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية مما يؤدي لزيادة النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات. كما يحرص صندوق مصر السيادي على اتباع أفضل الممارسات العالمية في الاستثمار والحوكمة. ويضطلع بمهام الإشراف على الصندوق مجلس إدارة بالإضافة إلى جمعية عامة غالبية أعضاءهما من القطاع الخاص. تأسس صندوق مصر السيادي بقانون رقم 177 لسنة 2018 وصدر نظامه الأساسي في فبراير بقرار رئيس الوزراء رقم 555 لسنة 2019. ويتمتع الصندوق بعضوية المنتدى العالمي للصناديق السيادية العالمية International Forum for Sovereign Wealth Funds (IFSWF)، شبكة صناديق الثروة السيادية لكوكب واحد One Planet Sovereign Funds Initiative (OPSWF)، مؤسسة صناديق الثروة السيادية في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا The European, Middle East & North Africa Sovereign Wealth Funds Foundation (EMENA) واخيراً منتدى المستثمرين السياديين الأفارقة (ASIF) Sovereign Investors Forum.

التوقعات المستقبلية

يحتوي هذا البيان على توقعات مستقبلية، والتوقع المستقبلي هو أي توقع لا يتصل بوقائع او احداث تاريخية، ويمكن التعرف عليه عن طريق استخدام مثل العبارات والكلمات الاتية "وفقا للتقديرات"، "تهدف"، "مرتقب"، "تقدر"، "تتحمل"، "تعتقد"، "قد"، "التقديرات"، "تفترض"، "توقعات"، "تعتزم"، "ترى"، "تخطط"، "ممكن"، "متوقع"، "مشروعات"، "ينبغي"، "على علم"، "سوف"، او في كل حالة، ما ينفيها او تعبيرات اخرى مماثلة التي تهدف الى التعرف على التوقع باعتباره مستقبلي. هذا ينطبق، على وجه الخصوص، إلى التوقعات التي تتضمن معلومات عن النتائج المالية المستقبلية او الخطط أو التوقعات بشأن الأعمال التجارية والإدارة، والنمو أو الربحية والظروف الاقتصادية والتنظيمية العامة في المستقبل وغيرها من المسائل التي تؤثر على الشركة .

التوقعات المستقبلية تعكس وجهات النظر الحالية لإدارة الشركة ("الادارة") على أحداث مستقبلية، والتي تقوم على افتراضات الإدارة وتنطوي على مخاطر معروفة وغير معروفة ومجهولة، وغيرها من العوامل التي قد تؤثر على ان تكون نتائج الشركة الفعلية أو أداءها أو إنجازاتها مختلفا اختلافا جوهريًا عن أي نتائج في المستقبل، او عن أداء الشركة أو انجازاتها الواردة في هذه التوقعات المستقبلية صراحة أو ضمنا. قد يتسبب تحقق أو عدم تحقق هذا الافتراض في اختلاف الحالة المالية الفعلية للشركة او نتائج عملياتها اختلافا جوهريا عن هذه التوقعات المستقبلية، أو عدم توافق التوقعات سواء كانت صريحة او ضمنية. تخضع أعمال الشركة لعدد من المخاطر والشكوك التي قد تتسبب في اختلاف التوقع المستقبلي او التقدير أو التنبؤ اختلافا جوهريًا عن الأمر الواقع. وهذه المخاطر تتضمن التقلبات بأسعار الخامات، أو تكلفة العمالة اللازمة لمزاولة النشاط، وقدرة الشركة على استبقاء العناصر الرئيسية بفريق العمل، والمنافسة بنجاح وسط متغيرات الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، سواء في مصر أو على صعيد الاقتصاد العالمي، ومستجدات وتطورات قطاع الخدمات التعليمية على الساحة الإقليمية والدولية، وتداعيات الحرب ومخاطر الإرهاب، وتأثير التضخم، وتغير أسعار الفائدة، وتقلبات أسعار صرف العملات، وقدرة الإدارة على التحرك الدقيق والسريع لتحديد المخاطر المستقبلية لأنشطة الشركة مع إدارة المخاطر. بعض المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، بما في ذلك المعلومات المالية، طرأ عليها بعض التعديلات بغرض التقريب العددي، وبالتالي فإنه في حالات معينة قد يختلف المجموع أو النسب المئوية الواردة هنا عن الإجمالي الفعلي.